المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة | 04 نيسان/ أبريل، 2023

تقاطع ثلاث أزمات أصابت نظام الحكم: ما الجذور المؤسسية لحركة "المرأة، الحياة، الحريّة"؟

أمير مهدوي

وحدة الدراسات الإيرانية

تقاطع ثلاث أزمات أصابت نظام الحكم: ما الجذور المؤسسية لحركة "المرأة، الحياة، الحريّة"

سلسلة: تقييم حالة

04 نيسان/ أبريل، 2023

وحدة الدراسات الإيرانية

أمير مهدوي

باحث دكتوراه في العلوم السياسية بجامعة كونيتيكت، حاصل على شهادة الماجستير في التاريخ ودراسات الشرق الأوسط من جامعتي برانديس وهارفارد. تتركّز اهتماماته البحثية في المؤسسات السياسية والاقتصاد السياسي للأنظمة الاستبدادية. شغل منصب محرّر سابق في صحيفة في إيران، كما عمل باحثًا في معهد هارفارد للعلوم الاجتماعية الكمية وفي مركز كراون لدراسات الشرق الأوسط بجامعة برانديس. نُشرت تحليلاته في: *The Guardian; Al-monitor; The Washington Post; Foreign Affairs*.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2023

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة 1

الفوضى المؤسسية 1

استعمار داخلي 3

عزلة دولية 4

خاتمة 6

المراجع 9

مقدمة

أصبحت الانتفاضة الأولى لحركة «المرأة، الحياة، الحريّة» (أيلول/ سبتمبر 2022 – كانون الثاني/ يناير 2023) أطول احتجاج شهدته إيران، بعد الثورة الإيرانية عام 1979. أتت هذه الحركة بوصفها ردّ فعل على وفاة مهسا أميني على يد ما يُعرف بشرطة الأخلاق، وكانت الدافع وراء نزول المحتجّين من العديد من المدن الإيرانية إلى الشارع. وحظيت هذه الحركة بدعم هائل من الشتات الإيراني، وشملت أيضًا شخصيات أجنبية عالمية مشهورة. واليوم، تبدو دراسة هذه الحركة مهمّة صعبة؛ فهي لا تزال قائمة، وطبيعتها أشد تعقيدًا من الحركات المماثلة السابقة، فضلًا عن أنّ كمّية البيانات التي جرى التحقّق منها والمتاحة للباحثين لا تزال محدودة. ولا يمكن وصف حركة «المرأة، الحياة، الحريّة» بأنها تعبير عن منافسة بين التيارات السياسية المعارضة، كما حصل خلال الحركة الخضراء الإيرانية عام 2009، أو بأنها ثورة ضدّ الأزمات الاقتصادية كما حصل خلال الاحتجاجات الإيرانية التي عمّت أرجاء البلاد كلها في الفترة 2019 - 2020. وتشير البيانات المتوافرة إلى أنّ حركة «المرأة، الحياة، الحرّية» تضمّ مشاركين متنوّعين من نساء وجامعيين وشباب وشابات منتمين إلى «جيل زي» Generation Z[1] وأساتذة ومتقاعدين وعمّال، وغيرها [من الشرائح الاجتماعية والعمرية المختلفة].

تسعى هذه الورقة للتركيز على العوامل المؤسسية التي شجّعت على اندلاع هذه الحركة، بدلًا من التركيز على الجوانب المهمة للعمل الجمعي، بما فيها بنية الحركة من حيث التنظيم والمطالب والمشاركون. وتعالج المسألة المركزية الكامنة في طبيعة العوامل التي ساهمت في حثّ الشعب الإيراني على النزول إلى الشارع، واستخدام الاحتجاج الاجتماعي، بوصفه الخيار الأخير القابل للتنفيذ والمتاح. وتتناول ثلاثة جوانب في الدولة الإيرانية: وظيفتها المؤسسية، وتركيبة النخبة السياسية الحاكمة، وسياستها الخارجية. وتشرح رغبة المجتمع الواسعة في اجتراح التغيير الذي أدّى بدوره إلى حركة «المرأة، الحياة، الحرية». وتُختم الورقة بلمحة عن التداعيات السياسية للحركة.

الفوضى المؤسسية

لن تتحقّق فكرة تحويل الحكم إلى حكمٍ فعّال، من خلال تشكيل حكومة موحّدة في إيران. ففي السابق، أدّت تجربة نظام الحكم المزدوج المتوتّر إلى وصول حكم حسن روحاني الرئاسي إلى طريق سياسي مسدود في عام 2021، حينما مُنيَ عضو حكومته، عبد الناصر همّتي، بهزيمة قاسية في الانتخابات الرئاسية بفوزه بـ 8 في المئة من إجمالي الأصوات فحسب. ونظرًا إلى الإفلاس السياسي التي تعانيه حكومة روحاني في السياسة الخارجية (عدم القدرة على استئناف مفاوضات الاتفاق النووي)، وفي الاقتصاد (نموّ اقتصادي سلبي وتضخّم مرتفع)، وفي السياسات العامة (إدارة أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد–19)، اتفق العديد من معارضي النظام ومؤيديه على أن توحيد الحكومة من شأنه أن يعزّز فاعليتها. غير أنّ تجربة الإدارة الجديدة في عامها الأوّل بيّنت أنّ إضفاء الطابع المؤسسي على الآليات، التي أدّت إلى فشل إدارة الرئيس السابق، قد فاقم الحكم السيئ المتواصل.

يتجّذر نظام الحكم غير الكفء في الانقسام الثنائي بين المؤسسات الديمقراطية وسلطة المرشد الأعلى. وتحثّ هذه البنية، الواردة في الدستور، المرشدَ الأعلى على تقييد صلاحيات سلطة الحكومة المنتخبة من خلال إنشاء مؤسسات موازية، ومنح المنظمات الخاضعة لإشرافه سلطات واسعة. وتشمل الأمثلة على ذلك في إيران: السيطرة على الانتخابات من خلال مجلس صيانة الدستور، والتدخّل العلني للحرس الثوري الإسلامي في سياسة البلاد، ومنح المجالس التي يشرف عليها المرشد الأعلى بعض الصلاحيات البرلمانية والتنفيذية.

1 يُعرف أيضًا بجيل الألفية، وهو جيل يضم أولئك الذين تقل أعمارهم عن خمس وعشرين سنة. (المترجمة)

وتحول هذه الآليات دون انحراف الرئيس ومجلس الشورى عن السياسات التي يحدّدها المرشد الأعلى. ومع ذلك، فقد أظهرت تجربة حكومة الرئيس الحالي، إبراهيم رئيسي، أن إضفاء الطابع المؤسسي على هذه الآليات، بغضّ النظر عن هويّة الرئيس، يعرقل عمل الإدارة في معالجة قضايا الحكم اليومية التي تتسبّب في الجمود البنيوي: أيّ جهة يجب أن تصدر وثائق تسجيل المركبات: القضاء أم الشرطة؟ وأيّ منظمة يمكنها أن تصدر تصاريح لتوفير خدمات البث التلفزيوني: وزارة الثقافة أم تلفزيون الدولة؟ وأيّ مكتب يجب أن ينظّم عملية بيع الممتلكات العامة إلى القطاع الخاص: مجلس الشورى أم المجلس الأعلى للتنسيق الاقتصادي؟ وأيّ هيئة يحقّ لها التصديق على قانون الرقابة على الإنترنت: مجلس الشورى أم المجلس الأعلى للفضاء السيبراني؟ حتى إنّ المشكلة التي أشعلت حركة «المرأة، الحياة، الحرية» الأخيرة تندرج ضمن هذه القائمة: أيّ مؤسسة مسؤولة عن تحديد كيفية فرض الحجاب الإلزامي: الشرطة أم المجلس الأعلى للثورة الثقافية؟

تسبّبت الفوضى المؤسسية، وعجز الحكومة عن تحديد المشكلات واقتراح حلولٍ مناسبةٍ وتنفيذها، في تراجع حادٍ في ثقة المواطنين بالحكومة. ولم يؤدِّ الجمود البنيوي إلى ممارسة المزيد من الضغوط على الناس فحسب، بل تسبّب أيضًا في تقويض أمل المجتمع في استعادة الحكومة لقدرتها على تحسين الوضع؛ إذ إنّ بنية السلطة القديمة والعاجزة عن أداء مهماتها لا تظهر أيّ بوادر تشير إلى قدرتها على قيادة المجتمع نحو مستقبلٍ أفضل على المستويَين الكلي أو الفردي. بعبارة أخرى، لا يمكن أن توفّر هذه البنية الاستبدادية آلياتٍ ديمقراطيةً، تعبّر عن مطالب الناخبين على صعيد السياسات والنموّ الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. وقد بيّنت الاستطلاعات، التي أُجريت خلال الأشهر التي سبقت اندلاع حركة «المرأة، الحياة، الحرّية»، أنّ المجتمع الإيراني يتوقّع أن يكون المستقبل أسوأ مما هو عليه الآن.

أدّت الازدواجية التي يتضمّنها الدستور، فضلاً عن الفوضى المؤسسية، إلى تدخّل المرشد الأعلى في الشؤون التنفيذية. ففي جميع البلدان التي يحكمها نظام رئاسي أو برلماني، يشرف الشخص الأكثر نفوذًا بحسب التسلسل الهرمي، على مجلس الوزراء. غير أنّ ذلك لا ينطبق على إيران؛ إذ يتولىّ المرشد الأعلى مباشرةً قضايا الأمن القومي والدفاع والسياسة الخارجية، بل يتدخّل في مسألة تعيين الرئيس المنتخب. ويحثّ هذا الخللُ المرشدَ الأعلى على تجاوز الرئيس، والتواصل مباشرةً مع أعضاء مجلس الوزراء للحصول على معلومات تتعلّق بكل وزارة، وعرقلة السياسات التي يراها المرشد لا تتوافق والأمن القومي. ولا شكّ في أنّ تدخّلات المرشد الأعلى، والمؤسسات التابعة له على نطاق واسع، تشجّع الوزراء على مواءمة قراراتهم مع القرارات التي تناسب رئيس الدولة، وعدم الاكتراث بنيل موافقة عامة الشعب عليها. وتعزّز هذه الآلية المتّبعة فرص الفساد، وتقلّل من كفاءة الحكومة. علاوة على ذلك، تعطّل المساءلةُ المزدوجة لأعضاء مجلس الوزراء، أمام كل من المرشد الأعلى والرئيس، أداءَ السلطة التنفيذية. وقد تسبّبت هذه الفوضى المؤسسية في نشوب أزمات في نظام الحكم، وأدّى الجهد الذي بُذل لحلّ تلك الأزمات إلى مزيد من تدخّلات المرشد الأعلى، وإلى إنشاء مجالس ومنظمات إضافية موازية للوزارات. فأفضت هذه الحلقة المفرغة إلى تدنٍّ كبير في نوعية نظام الحكم مع مرور الوقت. وشملت التداعيات الأخرى لهذا النظام المزدوج تراجع صدقية كبار المسؤولين الحكوميين وسلطتهم في نظر الجمهور.

حتى عقد مضى، كان المجتمع الإيراني لا يزال يرى في عملية تغيير الشخصيات الإدارية الرئيسة فرصة لتحسين الحكم، ويجد فيها أملًا للمستقبل. في ذلك الوقت، كانت عملية إقالة أي وزير أو رئيس لمجلس الشورى أو نائب الرئيس وتعيينه تحمل دلالات سياسية مهمة. بالفعل، لقد كانت شخصية الأشخاص الرئيسين المعيّنين وآراؤهم السياسية تشكّل معيارًا لأصحاب الشأن؛ إذ تتيح لهم التنبؤ بالسياسات المقبلة. غير أنّ مستوى مشاركة مكتب المرشد الأعلى والمؤسسات التابعة له في نظام الحكم أفقد المؤسساتِ المنتخبة، والتوجّهَ السياسي للمسؤولين الحكوميين، أهميتَهما. حاليًا، ليست عملية تغيير المسؤولين الحكوميين، على مستوى المحافظين والممثلين والوزراء، وحدها عملية عقيمة، بل بات الغموض يكتنف ماهية التغييرات المهمة التي

ستطرأ في حال تبادَل مسؤولو المؤسسات مناصبهم بصفة عشوائية؛ حيث إن الاحتجاجات تندلع في الشارع سعيًا وراء تغيير جذري، عندما تلوح بارقة أمل في أن تخترق المسارات المؤسسية الانسدادَ السياسي القائم. وعندما يعي المواطنون بصفة جمعية أن بنية نظام الحكم غير قادرة على اجتراح تغييرات إيجابية، يتحوّل الغضب العام إلى حركة احتجاجية ضخمة.

استعمار داخلي

دخلت عملية توحيد السلطة، من خلال منح شخصيات نظام الحكم غير المنتخبة الأفضليةَ في النظام، في مرحلة جديدة منذ عام 2019؛ بفعل تأثير عاملَين مفادهما تفاقم أزمات نظام الحكم وخلافة مرشد أعلى جديد في المستقبل القريب. ولا بد من أن تراعي الحاجة إلى تطهير الدولة طبيعةَ نظام الجمهورية الإسلامية. وقد واجهت الأنظمة الاستبدادية دائمًا ازدواجية مكْلفة في اختيار أعضائها الإداريين. ففي حال استعان مثل هذا النظام بخبراء مستقلّين، قد تزداد إمكانية تنفيذ سياسات تحيد عن أيديولوجيته. نتيجة لذلك، يتعيّن عليه تخصيص موارد إضافية للمساعدة في عملية المراقبة. أما إذا حشد النظام في جهازه الإداري أشخاصًا أقل تخصّصًا، ولكنهم مخلصون له، فإنه سيدفع ثمن ذلك بأداءٍ متدنيّ الكفاءة[2]. وقد أدّت الزيادة الحادّة في عجز الميزانية الإيرانية نتيجة لما فُرض من عقوبات، فضلًا عن الأزمات المتفاقمة، من قبيل إفلاس صندوق التقاعد وانقطاع الكهرباء ونقص الغاز، إلى تراجع في قدرة الحكومة على الاستمرار في تسديد التكاليف المرتبطة بالتوترات السائدة بين المسؤولين الحكوميين المنتخبين والمؤسسات التابعة للمرشد الأعلى. وتزامن هذا الوضع مع بلوغ آية الله خامنئي الثمانين من عمره، والحاجة إلى تمهيد الطريق أمام خلفه. لذلك قرّر المرشد الأعلى الاحتفال بهذا الحدث الكبير، أي الذكرى الثمانين لمولده، بتدشين مرحلة جديدة من تطهير النظام.

يتمثّل مضمون بيان الخطوة الثانية للثورة في مسألة الخلافة[3]. وبحسب هذا البيان، تتوقّع النخبة السياسية الثورية أن يستولي جيل الشباب على الحكم. والهدف هو بسط سيطرة المرشد الأعلى على الحكومة بأكملها من خلال تعيين الموالين المخلصين له في المناصب الرئيسة. منذ البداية، أدركت النخبة السياسية هذه الخطة، وفرضت قيودًا على المجموعات المعارضة؛ ما أدّى إلى تشكيل مجلس شورى موحّد في عام 2019 وحكومة في عام 2021. ولم يقتصر تنفيذ الخطوة الثانية للثورة على تحويل الانتخابات إلى انتخابات غير تنافسية لصالح الشباب «الثوار» فحسب، بل أثّر أيضًا في مؤسسات أخرى ومستويات أدنى في الدوائر الحكومية. في السياق نفسه، أصبح انتساب الأشخاص الأقل ولاءً إلى مؤسسات المجتمع المدني، مثل نقابات المحامين والمنظمات الهندسية والاتحادات الرياضية، خاضعًا لقيودٍ صارمة. وشهدت دول شرق أوسطية أخرى مثل العراق وسورية هذا النمط من التطهير في الماضي مع اختلافٍ واحدٍ، يتمثل في أن عملية تشكّل نخب سياسية تنتمي إلى الأقليّات جرت في تلك الحالات، في ظل انقسامات عرقية ودينية. فعلى سبيل المثال، تسيطر الأقلية العلوية (أقلّ من 15 في المئة من مجموع السكان) في سورية على جميع مقاليد السلطة السياسية تقريبًا. في حين أن الدكتاتور العراقي السابق صدام حسين، غيّر تركيبة الإدارة من خلال تعيين أشخاصٍ من مدينته (تكريت) في المناصب الرئيسة، وكان ذلك نهجه الذي اعتمده ليبسط سيطرته في سبعينيات القرن العشرين. غير أنه في حالة إيران، تشكّل مجموعة الثوار الموالين للنظام جزءًا من الأغلبية الشيعية القادمة من مناطق مختلفة من البلاد. ولا يتميّزون من أغلبية السكان بخصائصهم الديموغرافية، بل بتبنّيهم أيديولوجيا وسلوكًا اجتماعيًا

2 Barbara Geddes et al, *How Dictatorships Work: Power, Personalization, and Collapse* (Cambridge: Cambridge University Press, 2018).

3 "الخطوة الثانية للثورة الإسلامية"، بيان الإمام الخامنئي الموجه للشباب، **موقع الخامنئي** 2/ 13، *Khamenei.ir*/2019، شوهد في 2023/3/26، في: https://bit.ly/42t6xrt

وثقافيًا، وباعتمادهم أسلوب حياة معيّنًا. وقد تختلف هذه الشريحة الصغيرة من المجتمع عن الإيرانيين العاديين بوضوح، من خلال شكل اللحى وطريقة ارتداء الحجاب عند النساء والمفردات والخطابات والمناسبات الدينية وحتى النشاطات الترفيهية. وتروّج وسائل الإعلام التي تملكها الدولة لهذه الشريحة بوصفها تشمل النوعية المثلى للمواطنين.

وبهدف الحفاظ على اندفاع النخبة السياسية واستقطاب أعضاء جدد، من الضروري أن يشعروا أنهم ليسوا بأقليّة وأن أيديولوجيتهم هي المسيطرة. في هذا الصدد، يُعاد استعراض خطاب الخطوة الثانية للثورة باستمرار في الأعمال الفنية والتجمّعات الموالية للنظام ووسائل الإعلام لتضخيم أصوات الأقلية. وجرى وضع خرّيجي أفضل الجامعات في إيران، الذين أحرزوا تقدّمًا في القطاع الخاص والشركات الناشئة، تحت المراقبة، وبات عليهم أن يعملوا وفقًا للسياسات التي وضعها وزراء ومشرّعون ومسؤولون رفيعو المستوى، وذوو كفاءةٍ دون المستوى المطلوب، مقارنةً بأقرانهم، لكن جرى تعيينهم في مثل هذه المناصب لولائهم للنظام فحسب. ويؤدي هذا المسار إلى المزيد من الاستلاب والغضب والإحباط في المجتمع، وهي عناصر قد تؤجّج الشارع ضد النظام الحاكم. إنّ عملية استنهاض مجموعة صغيرة من الثوار، من شأنها أن تستقطب المجتمعَ الإيراني. ويشير الجمهور على نحوٍ روتيني إلى هذه الأقلية الحاكمة بعبارة «هؤلاء الناس»، وهي تعبير عن الشعور السائد بالاختلاف الذي تتّسم به النخب الحاكمة وفق علم النفس الاجتماعي. ويشعر الشباب الموهوبون، الذين لا يُعدّون ثوارًا موالين للنظام، بالغربة عن الإدارة، ويرون أنه يجري كبح جماح تطورهم وارتقائهم، في الوقت الذي تشغل فيه مجموعة صغيرة من الشباب الثوري مناصب حكومية. لقد أدّى احتكار طبقة حاكمة متجانسة، تتميّز بخصائص مختلفة عن أغلبية المجتمع، إلى حالة من الاستعمار الداخلي[4].

عزلة دولية

سجّل عام 2022 الذكرى العشرين للنزاع القائم بين إيران والمجتمع الدولي بشأن برنامجها النووي. وواجهت البلاد أوضاعًا اقتصادية صعبة في أوائل عام 2010، بسبب تأثير العقوبات التي فرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وقد أفضى الصراع إلى توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة بين إيران والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن (الصين، وفرنسا، وروسيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأميركية) وألمانيا. كان الوضع مستقرًا نسبيًا، واستفادت إيران من تخفيف بعض العقوبات عليها، إلى أن سحب الرئيس دونالد ترامب بلاده [أحاديًا] من خطة العمل الشاملة المشتركة، واعتمد ممارسة سياسة «الضغط الأقصى» ضد إيران. نتيجة لذلك، تقلّصت عائدات النفط الإيرانية بنسبة 90 في المئة في الفترة 2018 - 2020. وقد أدّى تراجع العائدات النفطية، إضافةً إلى تداعيات جائحة فيروس كورونا، إلى استنزاف الاقتصاد الإيراني بطريقة مدمّرة. ومن ثمّ، تفاءل الإيرانيون بفوز الديمقراطيين بالانتخابات الرئاسية، واستبشروا خيرًا بسيطرتهم على مجلسيَ الشيوخ والنواب في الانتخابات الأميركية في عام 2020. بالفعل، لقد أُتيحت فرصة استمرّت ثمانية أشهر حينما كان روحاني في طهران وروبرت مالي أحد مؤيدي خطة العمل الشاملة المشتركة في واشنطن، في السلطة. وقد عزّزت المفاوضات، التي انطلقت مباشرة بعد توليّ جو بايدن سدّة الرئاسة، آمال الإيرانيين، حتى إنّ المفاوضين توصلوا إلى مسودة اتفاق عرقلها خصوم روحاني في إيران. وبدا أنّ المرشد الأعلى وحلفاءه كانوا متردّدين في أن ينسبوا إلى أنفسهم عملية انفتاح الاقتصاد الإيراني الناتج من رفع العقوبات الاقتصادية[5]. وقد ساد تصوّرٌ عام بأن النخبة السياسية الحاكمة أرادت إيصال رئيسي إلى السلطة، لتروّج

---

4 آصف بيات، "آيا ايران در آستانه انقلاب ديگرى است؟" (هل إيران على شفا ثورة أخرى؟)، **زيتون**، 2023/2/28، شوهد في 2023/3/26، في: https://bit.ly/3ywxt1y

5 حتى إنّ روحاني حثّ الحكومة صراحةً على السماح له بتوقيع الاتفاق، حتى تتمكّن الحكومة المقبلة من جني المكاسب، ينظر: "حسن روحانى درباره مذاكرات احياى برجام: فرصت دولت دوازدهم را از دستش گرفتند" (حسن روحاني عن إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة: لقد سلبوا الإدارة الثانية عشرة فرصتها)، **بي بي سي فارسي**، 2021/7/14، شوهد في 2023/3/26، في: http://bit.ly/40hzCEj

بعدها للاتفاق بوصفه الإنجاز الأول الذي حقّقته الحكومة المتجانسة. غير أنّ العكس حصل، وأصبح احتمال رفع العقوبات في نهاية العام الأول لرئيسي بعيدَ المنال أكثر من أي وقت مضى؛ أي في الوقت الذي اندلعت فيه حركة «المرأة، الحياة، الحرّية». كان لمسار المفاوضات خلال العام الأول للإدارة الإيرانية الجديدة سمات عديدة رفعت نسبة توقعات نجاحها؛ أولها، تعيين علي باقري، أحد أقارب المرشد الأعلى، كبير المفاوضين الإيرانيين. وكان وجوده دليلًا على نهاية الازدواجية في السياسة الخارجية، التي من شأنها أن تؤكد للأطراف الأخرى أنها كانت تتفاوض مع ممثل السلطة العليا لإيران. فضلًا عن ذلك، رأى الجمهور أنّ فريق التفاوض أبقى محتويات المفاوضات طيّ الكتمان؛ ما يدلّ على جدّيتها. ولم يحدث، خلال المفاوضات السابقة، أن امتنع الوفد الإيراني من قبل عن الإفصاح عن تفاصيل المحادثات لجمهوره. وقد أعطى استمرار اعتماد هذا السلوك الانطباعَ بأن المفاوضات كانت تتقدّم بهدوء.

ويتمثل ثانيها في أن الأطراف الأخرى في المفاوضات فضلًا عن إدارة بايدن، كانت تملك أيضًا حوافز قوية لاستعادة خطة العمل الشاملة المشتركة. لقد حال انسحاب الولايات المتحدة من هذه الخطة في عام 2018 دون استفادة إيران من جميع منافع هذا الاتفاق تقريبًا. صحيحٌ أن إيران أوفت إلى حدٍّ بعيد بالتزاماتها، غير أنّ الأطراف الأوروبية استطاعت بصعوبة الالتزام بتعهّداتها؛ بسبب العقوبات الثانوية التي فرضتها الولايات المتحدة. لذلك، كانت حريصة على استعادة خطة العمل الشاملة المشتركة لتعويض إيران، ولجعلها تتعهّد بتقييد برنامجها النووي. في ذلك الوقت، وفي معرض التزام طهران بسياستها الجديدة بالتوجّه شرقًا، أدركت الصين أنها ستكون المستفيد الأكبر من رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران.

أما السبب الثالث الذي يدعو إلى التفاؤل فيكمن في الضغط الاقتصادي على إدارة رئيسي بفعل العقوبات المفروضة على إيران. فقد وصل إلى السلطة في الانتخابات الأولى غير التنافسية بدعم من المرشد الأعلى. ومن ثم، توقّع الإيرانيون أن يسعى النظام بأكمله بجدية لرفع العقوبات للتخفيف من الضغط الاقتصادي المسلط على هذه الإدارة.

على الرغم من هذه الأسباب الثلاثة التي تدعو إلى التفاؤل، فإن السنة الأولى من حكم رئيسي مرّت من دون إحراز تقدّم في استعادة خطة العمل الشاملة المشتركة. ومن غير الواضح السبب الذي جعل الحكومة الإيرانية، في خضم ضغوط اقتصادية مدمّرة، لم تبذل قصارى جهدها لترفع العقوبات وتساعد اقتصادها، علمًا أنّ سعر النفط في الفترة 2021 - 2022 بلغ أكثر من 100 دولار أميركي للبرميل الواحد. ولعل التفسيرات المحتملة تتمثل في ما يلي:

1. كانت الحكومة متردّدة أساسًا في العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة. فقد أبدى المرشد الأعلى تشاؤمه من الوصول إلى أي اتفاق طويل الأمد، في إثر انتهاك ترامب للاتفاق النووي. ورأى أيضًا أنّه يفضّل الحفاظ على استمرارية بلاده من دون هذه الخطة، بدلًا من أن يتحمّل صدمة انسحاب أميركي محتملٍ ثانٍ من الخطة. علاوةً على ما سبق، أعطت العقوبات مبرّرًا كافيًا للنظام الإيراني لممارسة حكم سيئ. كان من المرجّح أن يؤدي التعامل الاقتصادي مع العالم إلى تشجيع شركاء إيران الغربيين على تحدّي النظام على المدى الطويل. إضافة إلى ذلك، يمكن القول إن العقوبات أضعفت المجتمع المدني والطبقة الوسطى المؤيدة للديمقراطية؛ ما سهّل في النهاية على الحكومة السيطرة عليهما.
2. أدّت روسيا دورًا في منع التوصّل إلى اتفاق. ولا شكّ في أنّ العلاقات العسكرية - الأمنية بين روسيا وإيران شهدت تحسّنًا كبيرًا، بعد تعاونهما في إطار النزاع السوري. فخلال الجولة الجديدة من مفاوضات خطة العمل الشاملة المشتركة، تواصلت إيران والولايات المتحدة بصفة غير مباشرة بوساطة ممثّلٍ روسي، أوضح موقف إيران من المفاوضات. وأصبح الدور الذي مارسته روسيا في منع استعادة هذه

الخطة أشد وضوحًا، حينما دعمت إيران عسكريًا الغزو الروسي لأوكرانيا، ووصفته بالحرب الاستباقية6. وقد أثارت مشاركتها في الحرب الأوكرانية استياء أوروبا؛ ما أدّى إلى تدنيّ فرص التوصّل إلى اتفاق نووي، حتى قبل انطلاق حركة «المرأة، الحياة، الحرّية».

3. ساهمت العقوبات في الحفاظ على الديناميات السياسية والاقتصادية المحلية. لقد أدرك النظام الإيراني، بعد انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة وإعادة فرض العقوبات في عام 2018، أهمية اتخاذ تدابير للالتفاف على العقوبات ومواصلة التصدير غير الرسمي للنفط. وكرّست الآلية الحالية المعتمدة لتجاوز العقوبات أطرافًا معينة، هي أصحاب المصلحة والأطراف المستفيدة، داخل إيران وخارجها. وشملت مجموعة الأطراف التي كانت تشتري النفط الإيراني وسطاء ومصافيَ صغيرة خاصّة، حصلت على النفط بتخفيضات غير مسبوقة. فضلًا عما سبق، يُسمح للاعبين المحليين الذين يصدّرون النفط بطريقة غير رسمية بإجراء تخفيضات وحتى تقديم رشاوى لبيع النفط مقابل سلع أو نقود، بعد خصم حصّة البنوك الوسيطة. ولهذه الشبكة من المستفيدين شركاء ضمن النخبة السياسية التي تحثّ الحكومة على تبنّي موقف متعنّت في المفاوضات؛ ما يؤدي إلى استمرار العقوبات. وتكون النتيجة توقّفًا تامًّا في المحادثات النووية، وشعورًا يعتري المجتمع بأن البلاد تمرّ بمأزق فيما يتعلّق بتطبيع العلاقات الخارجية. إنّ فشل المفاوضات النووية يعني تفاقم الأزمة الاقتصادية، بل إنه يؤدي إلى إمكانية اندلاع حرب في المستقبل، قد تتجسّد في شكل انتفاضة شعبٍ يائس.

خاتمة

أيّ أزمة حكومية تشكّل خلفية حركة «المرأة، الحياة، الحرّية» الأخيرة؟ أدّى تقاطع الأزمات الثلاث التي ناقشتها هذه الورقة، فضلًا عن عوامل أخرى خارج نطاقها، إلى سلسلة من الأفعال الجمعية. فقد شهدت إيران في العقد الماضي انكماشًا اقتصاديًا غير مسبوق، وهي التي تتميّز بمجتمعٍ حديثٍ يعيش 75 في المئة من سكّانه في المدن، و7 ملايين امرأة حاصلة على شهادات جامعية، ومعدّل اختراق للإنترنت بنسبة 91 في المئة[7]. وانخفض المستوى العام للمعيشة بأكثر من الثلث خلال هذه الفترة[8]. ومع التقلّص الحادّ في حجم الطبقة الوسطى، ارتفع عدد السكان ذوي الدخل المنخفض إلى 32 مليونًا، بعد أن كان قرابة 11 مليونًا منذ عشر سنوات[9]. وانتقلت أعداد كبيرة من الإيرانيين، الذين كانوا ينتمون إلى الطبقة المتوسطة سابقًا، ليعيشوا في أحياء وضَواحٍ أشد فقرًا، وغيّروا أنماط استهلاكهم؛ إذ باتوا يشترون كميةً أقل من المواد الغذائية الغنيّة بالبروتين، ولا يستطيعون شراء أثاث جديد. تكمن الأهمية السياسية لهذا العدد الكبير من السكان، الذين انتقلوا من شريحة ذوي الدخل المتوسّط إلى ذوي الدخل المنخفض، في أنهم ذوو مهارات ويملكون الوسائل اللازمة للتعبير عن استيائهم. ويضمّ هذا العدد مدرّسين ومهندسين وفنانين يعيشون في حالة فقرٍ، وهم أشد وعيًا بالسياق السياسي الذي أدّى إلى خسارتهم من ذوي الدخل المنخفض في الأصل. إنهم قادرون على ربط انهيارهم الاقتصادي بأزمات الحكم، ومن ثمّ صوغ مطالبات سياسية. وهم أيضًا ذوو قدرة على التواصل مع أقرانهم. فمن خلال الوصول إلى وسائل الإعلام العالمية ومعرفة اهتماماتها، يعرفون كيف يستخدمون

6 Tucker Reals & Khaled Wassef, "Iran Supreme Leader Lauds Putin for Starting Ukraine War and Says If He Hadn't, 'Dangerous' NATO Would Have," *CBS News*, 20/7/2022, accessed on 26/3/2023, at: http://bit.ly/3Zedyd3

7 "Internet Usage in the Middle East, Middle East Internet Usage & Population Statistics," Internet World Stats: Usage and Population Statistics, accessed on 26/3/2023, at: https://bit.ly/2DQjfJI

8 "بیانیه ۵ اقتصاددان درباره ریشه‌های اقتصادی اعتراض‌ها: صدای اعتراض ها را بشنوید" (بيان خمسة خبراء اقتصاديين عن جذور الاحتجاجات الاقتصادية: اسمعوا أصوات المعارضة)"، **انصاف نیوز**، 2022/10/7، شوهد في 2023/3/26، في: https://bit.ly/40gYZpH

9 "38 درصد از جمعیت ایران در فقر به سر می‌برند" (38 في المئة من سكان إيران يعيشون في الفقر)، **شبكة شرق**، 2022/4/26، شوهد في 2023/3/26، في: https://bit.ly/3TpbtcT

وسائل التواصل الاجتماعي استخدامًا صحيحًا لتقديم أنفسهم للمجتمع الدولي. يضم «الجيل زي» لاعبين عبر شبكة الإنترنت، يستمتعون باللعب مع خصوم أجانب، ويتقن الأفراد الأكبر سنًّا قواعد اللغة الضرورية لنقل الرسائل عبر الإنترنت.

باختصار، صحيحٌ أنّ حركة «المرأة، الحياة، الحرّية» لا تتمتّع بخصائص الحركة الكلاسيكية بسبب القمع وغياب القيادة، غير أنّ المتظاهرين أكّدوا أنهم يتمتّعون بالمهارات الكافية لاجتراح فرصٍ للضغط على النظام. فقد استطاعت الحركة أن تنشئ ما يسمّيه [عالم الاجتماع والمؤرخ الأميركي] تشارلز تيلي وآخرون المخزون الضروري للعمل الجمعي Necessary Repertoire of Collective Action[10]. وتُعدّ الأفعال الجمعية، مثل مشاركة مقاطع فيديو لأشخاص يقصّون شعرهم، أو مقاطعة مهرجانات الأفلام التي ترعاها الحكومة، أو كتابة الوسوم (أو الهاشتاغات Hashtags)، من بين الابتكارات التي أتت بها الحركة، والتي قد تتغيّر بسهولة من قضية إلى أخرى أو من مكان إلى آخر[11].

أدى التوسّع السريع لهذه الحركة إلى رفع نسبة توقّعات تحقيق الأهداف السياسية المنشودة، وأدّى غياب التنظيم في صفوف المحتجين داخل البلاد إلى دفع المعارضة في الخارج إلى حثّ الحركة على التركيز على تحقيق هدف أساسي، ألا وهو تغيير النظام. إضافة إلى ذلك، إن اجتماع بعض القادة الغربيين بشخصيات معارضة في المنفى - ولم يكن واضحًا إن كانت تلك الشخصيات تمثّل المتظاهرين - قد أعطى انطباعًا بأن العالم بدأ في التعاون مع النظام الإيراني المقبل، في حين أن سلطة النظام الحالي كانت في الحقيقة لا تزال في موقعها[12]. صحيح أن المتظاهرين استخدموا الشعارات الثورية وفي المقابل استخدم النظام العنف لقمعهم، إلاّ أن عددهم ارتفع؛ ما أتاح للمعارضة خارج إيران أن تعرّف سريعًا حركتهم بأنها «ثورة»، الأمر الذي أدّى إلى مفارقة بين توقّعات الثوار والواقع. والحقيقة أن البلاد لم تشهد وضعًا ثوريًا، تساوت فيه الحكومة الحالية والمعارضة في امتلاكها موارد القوة، وذلك طوال الحدث الذي دام شهورًا[13]؛ فتغيير توازن القوى يتطلّب تعزيز المعارضة من جهة، وتفريق نخب النظام من جهة أخرى.

صحيحٌ أنّ عددًا كبيرًا من الحرس القديم للجمهورية الإسلامية رفض مؤخرًا إدانة الحركة، لكن لا يوجد حتى الآن دليل واضح على سقوط النخبة السياسية. وكما ذُكر سابقًا، كان النظام قد حمى نفسه من احتمال كهذا من خلال تنفيذ المرحلة الثانية من الثورة. وهذا يعني أن فصل الحرس القديم واستبداله بجيل جديد من الموالين قد حدث بالفعل. لقد أصبح جوهر الحكومة الحالية نقيًا ومتماسكًا وتحت سيطرة رئيس الدولة، لذلك لا يبدو أنّ انقسامًا ملحوظًا سيحدث، حتى في ظلّ ضغوط أشد. غير أنّ الوضع الثوري قد يهيّئ الشروط الملائمة لمغادرة الحكومة والعسكريين.

مع مراعاة ما حدث، تبقى مجموعة الإصلاحات التي بدأها المستوى الأعلى في السلطة هي الخيار الأكثر قابلية للتطبيق بالنسبة إلى المتظاهرين والحكومة في المستقبل القريب. فإلى جانب الاستياء الجمعي، ازداد الغضب العام بعد أن قتلت قوات الأمن خمسمئة متظاهر وأصابت عددًا أكبر منهم. لذلك، يبدو احتمال مساهمة الناس في أي جهد لتحسين عمل الحكومة أمرًا مستبعدًا. وتبيّن نتائج استطلاع رأي في هذا الموضوع أن أقلّ من 20 في المئة من سكان طهران لا يرغبون في المشاركة في الاحتجاجات المدنية[14]. بعبارة

10 Charles Tilly, Ernesto Castañeda & Lesley J. Wood, *Social Movements, 1768 - 20*18 (New York: Routledge, 2019).

11 David S. Meyer & Sidney Tarrow, "A Movement Society: Contentious Politics for a New Century," in: *The Social Movement Society: Contentious Politics for a New Century* (Lanham: Rowman & Littlefield Publishers, 1997), pp. 1 - 28.

12 وكان من بين الذين اجتمعوا بالناشطين المعارضين الرئيس الفرنسي ووزير الخارجية الأميركية.

13 Tilly, Castañeda & Wood.

14 سعيد مدنى، "صد سال و صد روز: دربارهٔ خیزش مهسا" (مئة عام ومئة يوم: انتفاضة مهسا)، **زيتونز**، كانون الثاني/ يناير 2023، شوهد في 2023/3/26، في: https://bit.ly/3Z0Qk9Q

أخرى، تميل الأغلبية إلى المشاركة في الاحتجاجات، لكنها، في الوقت نفسه، تريد الإحجام عن الانخراط في أعمال عدائية قد تكلّفها كثيرًا. غير أنهم لن يكتفوا بقبول أي تغيير لا يندرج ضمن إصلاحات جذرية. ويبدو أن الخيار الوحيد الأقل تكلفة والأقل قابلية للتطبيق، بالنسبة إلى النظام، هو بلورة آفاقٍ من خلال إحداث نقلة أنموذجية حقيقية للتغلّب على أزمات نظام الحكم الثلاث.

لم يحِن الوقت بعد لمعرفة إن كانت التغييرات الأخيرة (مثل السلام مع المملكة العربية السعودية، وإطلاق سراح السجناء الموقوفين خلال الاحتجاجات، والسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالمراقبة على نطاق واسع) قد تدلّ على نية النظام إحداث تغيير جدّي. وفي هذا السياق، الأمر المؤكد الوحيد هو أن انهيار الاقتصاد، والاستياء العارم للشعب، لن يمنحا الحكومةَ الكثير من الوقت لتنفيذ الإصلاحات. وما لم يجرِ تحقيق الإصلاح في المستقبل القريب، فليس من المبالغة أن نفترض أن الأغلبية ممّن امتنعوا عن المشاركة في الاحتجاجات هذه المرّة سيقتنعون بالنزول إلى الشارع في التحرّك المقبل الذي ستقوده الحركة.

المراجع

Geddes, Barbara et al. *How Dictatorships Work: Power, Personalization, and Collapse*. Cambridge: Cambridge University Press, 2018.

"Internet Usage in the Middle East, Middle East Internet Usage & Population Statistics." Internet World Stats: Usage and Population Statistics. at: https://bit.ly/2DQjfJI

Meyer, David S. & Sidney Tarrow. *The Social Movement Society: Contentious Politics for a New Century*. Lanham: Rowman & Littlefield Publishers, 1997.

Tilly, Charles, Ernesto Castañeda & Lesley J. Wood, *Social Movements, 1768 - 20*18. New York: Routledge, 2019.